

السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو

Belgian colonial policy in the Congo

الأستاذ / منقر عبد الكريم

الأستاذ / داکو عبد الكريم

جامعة الجزائر 2

تاريخ الاستلام: 2026/06/01 تاريخ القبول: 2026/06/06 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

يتناول مقالنا هذا السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو ، وأثارها السياسية والاقتصادية بعد الاستقلال، فقد تبين أن بلجيكا سعت منذ احتلالها للكونغو إلى استغلال الثروات الطبيعية ، خاصة النحاس والمطاط والمعادن ، وذلك من خلال نظام إداري مركزي وشركات احتكارية مدعومة بالمؤسسات البشرية مع إقصاء السكان المحليين من المشاركة السياسية ، كذلك أوضحنا أن السياسة البلجيكية لم تقتصر على السيطرة السياسية ، بل هدفت إلى تكريس التبعية الاقتصادية للكونغو ، حيث تتم توجيه الاقتصاد لخدمة المصالح البلجيكية دون بناء قاعدة صناعية وطنية ، ومع اقتراب الاستقلال سنة 1960، عملت بلجيكا على الحفاظ على نفوذها الاقتصادي عبر اتفاقيات وشركات تضمن استمرار سيطرتها على الموارد والثروات.

لقد حاولنا أن نبين كذلك أن هذه السياسات ساهمت في خلق أزمة سياسية خطيرة بعد الاستقلال . أبرزها الحرب الأهلية ، وانفصال إقليم كاتنجا و ذلك بدعم من بلجيكا بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى ضعف الدولة الكونغولية ، وعدم استقرارها إلى ضعف الدولة الكونغولية ، وعدم استقرارها، كما تداخلت المصالح الدولية للحرب والحرب الباردة في تعقيد الأزمة الكونغولية خاصة بعد اغتيال الزعيم باتريس لومومبا وصعود جوزيف موبوتو إلى السلطة ، لقد خلصنا إلى أن الاستعمار البلجيكي ترك أثرا عميقة و في ميدان البناء السياسي والاقتصادي للكونغو ، وة أن كثيرا من من الأزمات التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال تعود جذورها إلى السياسات الاستعمارية التي كرست التبعية والانقسام الداخلي

الكلمات المفتاحية: بلجيكا ، الكونغو ، الشركات الاحتكارية ، الاتجار بالبشر، المعادن ، الاستقلال

ABSTRACT :

This research examines Belgian colonial policy in the Congo and its political, and economic repercussions after independence it demonstrates that since its occupation of the Congo Belgium sought to exploit natural resources particularly copper rubber, and other minerals through a centralized administrative system, and monopolistic companies

supported by missionary institutions while excluding the local population from political participation.

The research also clarifies that Belgian policy was not limited to perpetuate Congo's economic independence .The economy was directed to serve Belgian interests without building a strong national industrial base As independence approached in 1960 , Belgium worked to maintain its economic influence through agreements, and companies that ensured its continued control over resources , and wealth.

The research further shows that these policies contributed to serious political, crises after independence, most notably the civil war, and the secession of katanga province with indirect Belgian support , leading to the weakening and instability of the Congolese state International interest and the cold war further complicated the Congolese crisis , especially after the assassination of Patrice Lumumba, and the rise of Joseph Mobutu to power .The study concluded that Belgian colonialism left deep marks on the political ,and economic structure of Congo , and that many of the crises that the country experienced after independence ,were rooted in colonial policies that perpetuated dependency ,and international division.

Keywords : Belgium , Congo , monopolies , Human trafficking , minerals , Independence .

شهد العالم خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحولات عميقة في بنية العلاقات الدولية، تمثلت أساسًا في توسع القوى الأوروبية الصناعية خارج حدودها الجغرافية بحثًا عن الموارد الطبيعية والأسواق الجديدة ومجالات النفوذ السياسي. وقد اتخذ هذا التوسع شكلًا منظمًا عُرف بالاستعمار الإمبريالي، الذي بلغ ذروته في ما يسمى بـ"التدافع على إفريقيا"، حيث اقتسمت الدول الأوروبية القارة الإفريقية في فترة زمنية قصيرة، مستندة إلى تفوقها العسكري والتكنولوجي وتبريرات أيديولوجية قائمة على نشر الحضارة والتقدم.

وفي هذا السياق، مثلت إفريقيا إحدى أهم الساحات الاستراتيجية للمنافسة الدولية، نظرًا لما تزخر به من ثروات طبيعية وموقع جغرافي استراتيجي يربط بين المحيطات والأسواق العالمية. وقد انعكس هذا الاهتمام في سياسات استعمارية متعددة اختلفت في أساليبها وأهدافها، لكنها اشتركت جميعًا في تكريس التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للشعوب الإفريقية. ولم يكن الاستعمار مجرد سيطرة عسكرية وإدارية، بل منظومة متكاملة أعادت تشكيل المجتمعات المحلية ووجهت مسارات تطورها وفقًا لمصالح القوى الاستعمارية.

تُعدّ جمهورية الكونغو الديمقراطية من أبرز النماذج التي تجسد طبيعة الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، حيث خضعت منذ أواخر القرن التاسع عشر لسيطرة بلجيكية اتخذت في بدايتها شكل ملكية شخصية للملك ليوبولد

الثاني، قبل أن تتحول سنة 1908 إلى مستعمرة بلجيكية رسمية. وقد تميز الاستعمار البلجيكي بتركيزه الكبير على استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المطاط والنحاس والمعادن الإستراتيجية، وبإنشاء جهاز إداري واقتصادي يخدم المصالح البلجيكية والشركات الاحتكارية الكبرى. كما لعبت الكنيسة والمؤسسات التبشيرية دورًا مهمًا في نشر الثقافة الغربية وتكوين نخب محلية مرتبطة بالإدارة الاستعمارية.

ورغم الخطاب المعلن الذي رفعته بلجيكا حول "تمدين الكونغو" وتطويرها، فإن الواقع الاستعماري اتسم بالعنف والاستغلال الاقتصادي والإقصاء السياسي للسكان المحليين، ما أدى إلى اختلالات بنيوية عميقة في المجتمع الكونغولي. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتصاعد الحركات التحررية في آسيا وإفريقيا، بدأت تتشكل حركة وطنية في الكونغو تطالب بالاستقلال، إلا أن هذا المسار اتسم بالتأخر مقارنة ببقية المستعمرات الإفريقية، بسبب القيود القانونية والسياسية التي فرضتها الإدارة البلجيكية.

وقد تحقق الاستقلال رسميًا سنة 1960، لكن الانتقال كان سريعًا وغير مهيبًا، إذ ورثت الدولة الكونغولية مؤسسات ضعيفة واقتصادًا تابعًا، مما أدى إلى أزمات سياسية واقتصادية حادة، أبرزها انفصال إقليم كاتنجا والحرب الأهلية، وتدخل القوى الخارجية في الشأن الداخلي. وتكشف هذه الأحداث أن السياسة الاستعمارية البلجيكية لم تقتصر آثارها على فترة الاحتلال، بل امتدت لتؤثر بعمق في مرحلة ما بعد الاستقلال، وأسهمت في تشكيل طبيعة الدولة الكونغولية المعاصرة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو باعتبارها نموذجًا لفهم طبيعة الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، وتحليل آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى، خاصة في ظل استمرار تداعيات تلك المرحلة على استقرار الدولة والتنمية في الكونغو حتى اليوم.

وانطلاقًا مما سبق، تتمحور إشكالية هذا البحث حول دراسة طبيعة السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو، وتحليل انعكاساتها على تطور الدولة الكونغولية خلال فترة الاستعمار وما بعده، ويمكن صياغة على النحو التالي: إلى أي مدى أسهمت السياسة الاستعمارية البلجيكية في تشكيل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكونغو، وكيف انعكست هذه السياسة على مسار الدولة الكونغولية بعد الاستقلال؟ ويمكننا أن نطرح من الإشكالية الأساسية التساؤلات الفرعية على الشكل التالي:

- ما هي الدوافع والأهداف التي قامت عليها السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو؟

- ما أبرز مظاهر السياسة البلجيكية السياسية والاقتصادية خلال فترة الاستعمار؟

- كيف أثّرت هذه السياسة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكونغو بعد الاستقلال؟

إن الاستعمار البلجيكي في الكونغو كان له أهداف اقتصادية وسياسية. فالسياسة البلجيكية أدت إلى تبعية اقتصادية، وإقصاء سياسي للسكان المحليين، وهذه السياسة ساهمت في ظهور أزمات وعدم استقرار بعد الاستقلال، ولقد تجلّى ذلك من خلال دراسة الطبيعة السياسية الاستعمارية البلجيكية في الكونغو العمل على تحليل آثارها السياسية والاقتصادية، مع إبراز انعكاساتها على مرحلة ما بعد الاستقلال إن فهم نموذج الاستعمار البلجيكي في إفريقيا. يوضح مدى تأثير الاستعمار على بناء الدولة الوطنية، والمساهمة في إثراء الدراسات التاريخية حول تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، والذي لا يزال مجهولاً لدى الكثير من باحثينا، و مثقفينا، رغم أهمية المنطقة بالنسبة لمجالنا الحيوي،

معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لدراسة الأحداث وتحليل السياسات الاستعمارية وآثارها.

1- السياسة البلجيكية وأثرها على الوضع السياسي في الكونغو:

مثّل الاستعمار البلجيكي في الكونغو نموذجاً خاصاً للسيطرة الأوروبية في إفريقيا، حيث اعتمد على بناء جهاز إداري مركزي وإقصاء السكان المحليين عن المشاركة السياسية، مما أدى إلى خلق أوضاع سياسية غير مستقرة امتدت آثارها حتى مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن هنا يتناول هذا المبحث أهم ملامح السياسة البلجيكية وأثرها المباشر على الوضع السياسي داخل الكونغو.

أ- الموقع الجغرافي للكونغو:

تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في قلب القارة الإفريقية، بين دائرتي عرض 5° شمالاً و 12° جنوباً، وخطي طول 12° شرقاً و 31° شرقاً، ممتدة من محيط بحيرة ألبرت شرقاً حتى تخوم الغابات الاستوائية غرباً. وتبلغ المسافة بين أقصى الشمال والجنوب نحو 2000 كيلومتر، وتشغل معظم مساحة حوض الكونغو، أحد أكبر الأحواض النهرية

في العالم. وتقدر مساحتها بحوالي 2.345 مليون كيلومتر مربع، مما يجعلها من أكبر دول إفريقيا مساحة، حيث تأتي في مرتبة متقدمة بعد كلٍّ من الجزائر السودان وفق بعض الإحصاءات التاريخية. (أبو عيانة، 1987 ، ص لا320)

وعلى الرغم من اتساع مساحتها، فإنها تُعد شبه دولة حبيسة، إذ لا تطل على المحيط الأطلسي إلا بساحل ضيق لا يتجاوز طوله 35 كيلومترًا، وهو ما حدّ من انفتاحها البحري مقارنةً بدول إفريقيا أخرى. وقد بلغ عدد سكانها، حسب إحصاء سنة 1958، حوالي 13 مليون نسمة من السكان المحليين، إضافة إلى نحو مليون ومائة ألف أوروبي، لتحتل بذلك مرتبة متقدمة من حيث عدد السكان بعد نيجيريا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا آنذاك. (الجنبي ، الحديثي ، هاشم خضير طه ، 1990 ، ص 550)

أما من حيث الحدود، فتحدها من الشمال جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الشمال الغربي جمهورية الكونغو، ومن الشمال الشرقي السودان، ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا (تنجانيقا سابقًا)، ومن الجنوب أنغولا وروديسيا سابقًا (زيمبابوي حاليًا). ويعكس هذا الامتداد الحدودي الواسع أهمية الموقع الجغرافي للكونغو في قلب إفريقيا، وما يرتبط به من أبعاد استراتيجية واقتصادية وسياسية.

ب- الاستعمار البلجيكي للكونغو:

شهد القرن التاسع عشر اشتداد التنافس الاستعماري الأوروبي في إفريقيا، فيما عُرف بمرحلة "التدافع على إفريقيا"، حيث سعت القوى الكبرى إلى اقتسام مناطق النفوذ والثروات. وفي هذا السياق برزت بلجيكا بقيادة الملك ليوبولد الثاني، الذي تبوّى سياسة قائمة على تجنّب الصدام المباشر مع القوى الاستعمارية الأخرى، والعمل بدلًا من ذلك على كسب دعمها عبر خطاب "الاستكشاف ونشر الحضارة". فدعا سنة 1876 إلى مؤتمر جغرافي في بروكسل أسفر عن إنشاء الجمعية الإفريقية الدولية، التي اتخذت من شعار "تمدين إفريقيا" غطاءً للتوسع الاقتصادي والسياسي. وقد مهّدت هذه التحركات لقيام كيان عُرف لاحقًا باسم دولة الكونغو الحرة، الذي خضع لسيطرة شخصية للملك قبل أن يُضمّ رسميًا سنة 1908 إلى الدولة البلجيكية تحت اسم الكونغو البلجيكية. (حميدي جعفر عباس ، 2001 ، ص 79)

اتسم النظام الاستعماري البلجيكي بطابع إداري مركزي يخضع لوزارة المستعمرات في بروكسل، مع صلاحيات واسعة للملك ووزيره في تعيين الحاكم العام وتحديد السياسات والميزانيات. وقد بُنيت الإدارة على ثلاث ركائز

أساسية: الجهاز الإداري البلجيكي، والكنيسة الكاثوليكية التي لعبت دورًا ثقافيًا وتعليميًا، والشركات الاحتكارية الكبرى التي سيطرت على استخراج الموارد، ولاسيما النحاس والمطاط. وكان الهدف المعلن هو "تطوير الكونغو"، غير أن الواقع تمثل في تكريس التبعية الاقتصادية وإقصاء الكونغوليين عن العمل السياسي، بما يضمن استقرار السيطرة البلجيكية ومنع أي معارضة منظمة. (كارل هاناش ، 1973 ، 124)

غير أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تغيرات عميقة، إذ انتشرت أفكار الحرية وحق تقرير المصير، وتأثر الكونغوليون بالحركات التحررية في إفريقيا وآسيا. وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية الكونغولية وُصفت بالتأخر مقارنةً بغيرها، بسبب القيود القانونية التي منعت تأسيس الأحزاب، فإن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية—ومنها تراجع أسعار النحاس سنة 1957—دفعت بلجيكا إلى تبني قدر من المرونة السياسية. فأصدرت سنة 1958 قانونًا سمح بتشكيل الأحزاب، فظهرت تنظيمات ذات طابع قبلي إلى جانب أحزاب وطنية، من أبرزها الحركة الوطنية الكونغولية بقيادة باتريس لومومبا، التي تبنت خطابًا وحدويًا رافضًا للقبليّة. (كاظم سعيد ، 2009 ، ص 216)

لكن الانقسات الداخلية، بتشجيع غير مباشر من الإدارة البلجيكية وبعض الدوائر الكنسية، أدت إلى انشقاقات داخل الحركة الوطنية، كما سعت بلجيكا إلى توظيف سياسة "فرق تسد" عبر الدفع نحو انتخابات مبكرة وإثارة الخلافات الإقليمية. ومع ذلك، أسفر مؤتمر بروكسل سنة 1960 عن توافق نسبي بين الوفود الكونغولية على المطالبة بالاستقلال الفوري، وهو ما تحقق رسميًا في 30 جوان 1960، رغم أن الترتيبات الدستورية التي فُرضت آنذاك أبقت على هياكل سياسية هشّة ومؤسسات ضعيفة، مما مهّد لآزمات ما بعد الاستقلال. (سيمسون أنتوني ، 1977 ، ص 130).

وبذلك يتضح أن الاستعمار البلجيكي في الكونغو جمع بين الخطاب الإنساني المعلن والممارسة الاقتصادية الاستغلالية، وأن مسار الاستقلال كان نتاج تفاعل معقد بين الضغوط الوطنية والدولية، وبين محاولات بلجيكا الحفاظ على نفوذها حتى اللحظات الأخيرة.

- 2- السياسة الاقتصادية البلجيكية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية ووحدة الدولة الكونغولية:

لم يقتصر النفوذ البلجيكي في الكونغو على الجانب السياسي فقط، بل امتد ليشمل التحكم في الاقتصاد واستغلال الثروات المعدنية بشكل مكثف. وقد ساهمت هذه السياسة في خلق اضطرابات داخلية خطيرة بعد الاستقلال، خاصة مع تفجر أزمة كاتنجا والحرب الأهلية.

- أ- سياسة بلجيكا الاقتصادية ودورها في اضطراب الأوضاع الداخلية في الكونغو:

شهدت المرحلة الانتقالية قبيل استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية مناورة بلجيكية جديدة هدفت إلى تثبيت نفوذها الاقتصادي حتى بعد نهاية الحكم الاستعماري. فبينما كان القادة الكونغوليون منشغلين بالتحضير للانتخابات وترتيبات نقل السلطة، بادرت الحكومة البلجيكية إلى عقد مؤتمر اقتصادي مشترك في نيسان-أيار 1960، بذريعة معالجة المشكلات المالية التي تعانيها البلاد. غير أن الهدف الحقيقي تمثل في إعادة تنظيم المصالح البلجيكية داخل الكونغو بصورة قانونية تضمن استمرار سيطرة الشركات الكبرى والاحتكارات على مفاصل الاقتصاد، خاصة في قطاعات التعدين والمال. وقد أعلن المسؤول البلجيكي ريموند شيفين استعداد بلاده لتقديم قروض وهبات مالية لمساعدة الكونغو على تجاوز أزمته الناتجة عن العجز في الميزانية، إلا أن هذه "المساعدات" كانت مشروطة باتفاقيات تُقيد الحكومة الوطنية المقبلة وتُلزمها باحترام الامتيازات السابقة للشركات البلجيكية. (Libois , John, 1960 p319)

واجه الوفد الكونغولي صعوبة في مجارة الطرح البلجيكي، إذ كان يفتقر إلى الخبرة الفنية والبيانات الاقتصادية الدقيقة، كما تألف من سياسيين وحزبيين أكثر منهم متخصصين في الشؤون المالية، في حين ضم الوفد البلجيكي خبراء اقتصاديين ومستشارين يمثلون المصالح الاحتكارية الكبرى. وقد أدى هذا التفاوت في الخبرة إلى تصاعد الخلافات داخل الوفد الكونغولي نفسه، حيث اتهم بعض أعضائه بالتأثر بالمصالح البلجيكية نتيجة دراستهم في أوروبا، بينما عبّرت فئات أخرى عن احتجاجها على تحميل الكونغو مسؤولية ديون تراكمت في ظل الإدارة الاستعمارية. ورغم وصف بعض الصحف البلجيكية نتائج المؤتمر بأنها "انتصار للكونغو"، فإن مجريات الأحداث كشفت أن معظم الترتيبات كانت تخدم المصالح البلجيكية، إذ جرى الاتفاق على تحويل عدد من الشركات الخاصة

إلى شركات مساهمة، مع ضمان تعويضات للمستثمرين البلجيكيين في حال المساس بامتيازاتهم بعد الاستقلال (أفاق محمد ، 1964 ، ص 168)

وفي أواخر أيار 1960 صدرت مراسيم قضت بإعادة تنظيم شركات كبرى، مثل شركة كيفو الوطنية، وتحويلها إلى شركة مساهمة بلجيكية-إفريقية، مع منحها ضمانات قانونية ومالية واسعة. كما تم حل شركات أخرى وتقسيم أصولها بطريقة أضعفت قدرة الحكومة الكونغولية المقبلة على ممارسة سيادتها على قطاع التعدين، خاصة في إقليم كاتنجا الغني بالنحاس. وقد ترتب على هذه الإجراءات فقدان الدولة الوطنية المرتقبة أدوات مهمة كان يمكن استخدامها لإعادة هيكلة الاقتصاد أو استرجاع الامتيازات الاستراتيجية. ولم تتوقف التدابير البلجيكية عند هذا الحد، بل سعت إلى سحب رؤوس أموال ضخمة من البلاد وتشجيع تصدير الموارد بأقصى طاقة قبل موعد الاستقلال، مما أحدث خللاً كبيراً في الميزان المالي وأضعف القاعدة الاقتصادية للدولة الجديدة. (نكروما كوامي ، 1977 ، ص 259)

وهكذا تكشف هذه المرحلة عن استراتيجية بلجيكية قائمة على تأمين المصالح الاقتصادية عبر اتفاقيات وانتقالات شكلية، تضمن استمرار النفوذ الفعلي رغم الاعتراف الرسمي بالاستقلال. فقد جرى تفريغ السيادة السياسية المرتقبة من مضمونها الاقتصادي، الأمر الذي مهّد لظهور أزمات مالية واجتماعية حادة بعد الاستقلال، وأسهم في إضعاف الدولة الكونغولية منذ نشأتها الأولى، لتظل رهينة البنية الاقتصادية التي أرسّتها الحقبة الاستعمارية.

- ب- المساعي البلجيكية في إثارة الحرب الأهلية وانفصال إقليم كاتنجا :

شكّلت أزمة إقليم كاتنجا أخطر تحدٍّ واجه دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب استقلالها عام 1960، إذ لم يكن إعلان الانفصال حدثاً طارئاً أو وليد لحظة اضطراب سياسي عابر، بل نتيجة تراكمات تاريخية واقتصادية واستعمارية تعود جذورها إلى العهد البلجيكي، حين تحوّل الإقليم إلى مركز الثقل الاقتصادي للبلاد بفضل ثرواته المعدنية الهائلة. وقد ارتبط اسم كاتنجا بشركات التعدين الاحتكارية التي رسّخت نفوذاً عميقاً في بنيته الإدارية والاقتصادية، ما جعل فكرة منحه وضعاً شبه مستقل مطلباً متداولاً داخل الأوساط الاستعمارية منذ عقود. وعندما تولّى مويس تشومي قيادة حزب كوناكات، وجد في هذا الإرث الاقتصادي والدعم الأوروبي قاعدة صلبة

لمشروعه الانفصالي، خاصة في ظل انقسام الساحة السياسية الكونغولية وتصادد الصراع بين الحكومة المركزية
بزعامه باتريس لومومبا وخصومه الداخليين والخارجيين. (تجلر جان ، 1991 ، ص 41)

اتخذ الانفصال بُعدًا يتجاوز الإطار المحلي، إذ تداخلت فيه اعتبارات الحرب الباردة ومصالح القوى الغربية
الساعية للحفاظ على مواقعها الاستراتيجية في قلب أفريقيا. فقد شكّل غنى كاتنجا باليورانيوم والنحاس والمعادن
النادرة عامل جذبٍ للشركات البلجيكية والغربية، التي رأت في الاستقلال الكامل للكونغو تهديدًا مباشرًا لامتيازاتها.
ومن هنا جاء الدعم غير المعلن – وأحيانًا المباشر – من بعض الدوائر البلجيكية العسكرية والإدارية، سواء عبر
إعادة تنظيم القوات المحلية أو توفير الخبراء والعتاد، في محاولة لضمان بقاء الإقليم ضمن دائرة النفوذ الغربي حتى
وإن كان ذلك على حساب وحدة الدولة الجديدة. وقد أسهم هذا الدعم في تمكين تشومبي من بناء مؤسسات إدارية
وعسكرية منفصلة، وإصدار تشريعات تعزّز رمزية "الدولة المستقلة"، مثل منع رفع علم الجمهورية وإنشاء مصرف
وطني خاص بكاتنجا. (الباوي رشيد ، د ت ، ص 215).

غير أن هذا المسار لم يكن معزولاً عن مقاومة داخلية قوية، خاصة من قبائل البالوبا في شمال كاتنجا، التي
رفضت الانفصال وتمسكت بالانتماء إلى الدولة الكونغولية. وأدى فشل المفاوضات بين الطرفين إلى تصعيد
عسكري، زاد من تعقيد المشهد السياسي وأدخل البلاد في دوامة صراع مسلح متعدد الجهات. كما تزامنت الأحداث
مع انقلاب قاده جوزيف موبوتو في أيلول 1960، أطاح بالحكومة المركزية وعمّق حالة الانقسام، قبل أن يُعتقل
لومومبا ويُسلّم لاحقًا إلى خصومه في كاتنجا حيث أُعدم في كانون الثاني 1961، في حادثة جسّدت حجم التشابك بين
العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية. (المختار عمر ، 2008 ، ص 318).

تكشف هذه التطورات أن مشروع انفصال كاتنجا لم يكن مجرد تعبير عن طموح إقليمي، بل كان انعكاسًا
لصراع أوسع على هوية الدولة الكونغولية ومستقبل مواردها. فقد سعى تشومبي إلى تثبيت أركان حكمه عبر تحقيق
الاستقرار الأمني وإعادة تشغيل عجلة الاقتصاد، معتمدًا بصورة شبه كاملة على الدعم البلجيكي والخبرة الأوروبية،
إلا أن غياب الاعتراف الدولي الرسمي واستمرار الرفض الأفريقي والعالمي جعل الكيان الوليد هشًا سياسيًا. وهكذا
تحوّلت كاتنجا إلى ساحة اختبار مبكرة لمعادلة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: استقلال سياسي معلن يقابله صراع على
السيادة الاقتصادية، وتنافس دولي محتدم على الثروات الاستراتيجية، ما جعل الأزمة الكونغولية واحدة من أبرز
تجليات تداخل المحلي بالإقليمي والدولي في سياق الحرب الباردة. (ديفيسيون باز ، 1980 ، ص 30).

نخلص إلى أنه يتضح من خلال هذه الدراسة أن السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغولم تكن مجرد سيطرة سياسية مؤقتة، بل كانت مشروعًا استعماريًا متكاملًا هدف إلى استغلال الثروات الطبيعية وترسيخ النفوذ السياسي في قلب القارة الإفريقية. وقد اعتمدت بلجيكا على إدارة مركزية قوية، وعلى الشركات الاحتكارية والمؤسسات التبشيرية، من أجل ضمان استمرار هيمنتها الاقتصادية والثقافية، مع إقصاء السكان المحليين من المشاركة في إدارة شؤون بلادهم.

كما أظهرت الدراسة أن الاستعمار البلجيكي أسهم في تكريس بنية اقتصادية تابعة، قائمة على استخراج الأولية لصالح الأسواق الخارجية، دون تطوير حقيقي للبنية الصناعية أو تمكين السكان المحليين. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف المؤسسات الوطنية، وخلق اختلالات اجتماعية وسياسية عميقة ظهرت بوضوح عند حصول الكونغو على استقلالها سنة 1960.

وتبيّن أيضًا أن السياسة الاستعمارية البلجيكية كانت من العوامل الأساسية التي ساهمت في عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الكونغو بعد الاستقلال، خاصة من خلال دعم النزعات الانفصالية في إقليم كاتنجا، والتدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية، مما أدخل البلاد في سلسلة من الأزمات والحروب الأهلية. وقد انعكست هذه الأزمات على مسار بناء الدولة الوطنية والتنمية الاقتصادية، لتظل الكونغو مثالًا واضحًا لتأثير الاستعمار في تشكيل الواقع السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية.

وفي الختام، تؤكد هذه الدراسة أن فهم السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو يعد ضروريًا لفهم طبيعة الأزمات التي تعيشها البلاد إلى اليوم، كما يبرز أهمية إعادة قراءة التاريخ الاستعماري الإفريقي من منظور نقدي يربط الماضي بالحاضر، ويكشف عن استمرار آثار الاستعمار في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

- أفاق محمد، عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1964.
- الباوي رشيد، مشكلات القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية، القاهرة، د.ت.
- أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية إفريقيا: دراسة إقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- تجلر، جان، سوسيولوجية إفريقيا الحديثة، ترجمة: أحمد القادري، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، 1991.
- الجنابي هاشم خضير، والحديث طه حمادي، قارة إفريقيا، دراسة عامة لأقطارها غير العربية، جامعة الموصل، العراق، 1990.
- حميدي، جعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- سيمسون، أنتوني، حول إفريقيا، ترجمة: أحمد حمزة ومحمد الخولي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1977.
- كارلز، هانش، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد العليم السيد منسي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.
- كاظم، سعيد، التطورات السياسية في الكونغو من الاحتلال حتى الاستقلال 1950-1965، مجلة كلية التربية الجامعة، 2000.
- المختار، عمر، آلان دالاس وإدارته لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية 1973-1985، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2007/2008.
- نكروما، كوامي، الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية، ترجمة، 1977.
- Davis, Basil, Africa Modern, New York, 1983.
- Libois, John, Resolution of the Belgo-Congolese Economic Conference, 1960.